تقييد الطاقة التأويلية ومقاييس فهم النص في الدراسات اللسانية المعاصرة

د. ناهد عبدالدائم الباجقني
كلية التربية طرابلس – جامعة طرابلس

الملخَّص:

تتحقَّق عملية فهم النص بنشوء عملية تفاعلية تبادلية بين النص والقارئ، يحاول خلالها الأخير قراءة النص، وملء فراغاته، وفهم مغازيه القريبة والبعيدة، بيد أنَّ هذه الحركة ليست حرة، بل تتقيّد بقوانين تضبط الطاقة التأويلية، وتضع نقطة التوازن بين معنى النص ومفهومه، وما وصل إلى القارئ من ذلك. وتعالج الدراسة إشكالية الاتجاه إلى إطلاق التّأويل ودعوات فتح آفاقه التي ينادي بها بعض الباحثين والفلاسفة المعاصرين، أمثال: (دريدا) وأنصاره عندما تبنَّوا الرّؤية التي ترى أنَّ البحث عن الدلالة داخل النص، وهم من الأوهام؛ لأنَّه لا وجود لشيء اسمه المعنى.

وتأتي أهمية الدراسة في تتبع محاولات علماء اللسانيات وفلاسفة اللغة للوصول إلى الفهم المتوازن للنّص، وإبعاده عن التأويلات المتطرِّفة.

كما تفترض الدّراسة أنَّ لتحليل النص آليات ومقاييس موضوعية تتحكَّم في اندفاعات القارئ التأويلية، وتجعله قادراً على إعطاء النّص التأويل المناسب، أو التّفسير الذي ينسجم مع معطياته.

وبناءً على ما تقدَّم تسعى هذه الورقات إلى تقديم دراسة علمية مفيدة عن موضوعها، ومن أبرز ما تهدف إلى بيانه فيها ما يأتي:

- أهمية التأويل في حقل الدراسات اللسانية المعاصرة.
- اتجاهات التأويل، وأبرز ممثليها، وأهم المبادئ والأفكار التي تتبنَّاها.
- إطلاق التأويل، ولا نهائية المعنى، أسبابها وتأثيراتها.
- تعددية تأويلات النص المسموح بها، أسبابها، وتأثيراتها.
- مقاييس وآليات فهم النص، ودورها في وضع حدود للتأويل.

– جهود علماء النص والخطاب في وضع معايير للتأويل المقبول.

- مدى ملائمة المقاييس التي وضعها علماء النص والخطاب لأنواع النصوص ومستويات المؤولين المختلفة.

:Summary

The process of understanding the text is achieved by the emergence of a reciprocal interactive process between the text and the reader, during which the latter tries to read the text, fill its voids, and understand its near and far meanings, but this movement is not free. Rather, it adheres to laws that control the interpretive power, and sets a point of balance between the meaning of the text and its concept, and what has reached the reader from that.

The study deals with the problem of the tendency to launch interpretation and

the calls for opening its horizons, which were advocated by some contemporary researchers and philosophers, such as:

)Derrida) and his supporters when they adopted the vision that the search for meaning within the text is an illusion; Because there is no such thing as meaning.

The importance of the study comes in tracking the attempts of linguists and language philosophers to reach a balanced understanding of the text, and to keep it away from extremist interpretations.

The study also assumes that the text analysis has objective mechanisms and measures that control the reader's interpretive impulses, and make him able to give the text the appropriate interpretation, or the interpretation that is consistent with its data.

Based on the foregoing, these papers seek to present a useful scientific study on its subject, and the most prominent points it aims to explain in it are the following:

-The importance of interpretation in the field of contemporary linguistic studies.

-Interpretation trends, their most prominent representatives, and the most important principles and ideas they adopt.

-The launch of interpretation, the infinity of meaning, its causes and effects.

-The plurality of permissible interpretations of the text, its causes, and its effects.

-Standards and mechanisms for understanding the text, and its role in setting limits for interpretation.

-The efforts of text and discourse scholars in setting standards for acceptable interpretation.

-The appropriateness of the standards set by text and discourse scholars for the different types of texts and levels of interpreters.

تمهيد:

يؤرخ العلماء لبدء المرحلة الحديثة في قضية التأويل القديمة الجديدة مع بروز الوعي تجاه مشكلة المعنى النصي الذي أثارته الهرمنيوطيقا[1] الإنجليزية على يد (يشلير ماخر) وذلك مع بداية القرن العشرين، ومع جعل فهم وتأويل مجمل إبداعات الروح الإنسانية أساس التخطيط لنطاق كامل من العلوم الروحية بواسطة (دلتاي) في نهاية القرن.[2]

وقد مرَّ التأويل بمراحل مواكباً بحوث المعنى ونظرياته الفلسفية التي كان لها أثرها اللصيق على الفكر الإنساني، فقد نبعت من دراسة تفاسير العهد القديم؛ لأنَّها قامت على أساس مواجهة سلطة القراءة الأحادية للنصوص المقدَّسة، وقد ارتبطت بفكرة البحث عن المعنى العميق والخفي والتعامل مع الرمزيات ثم انتقلت الهرمنيوطيقا إلى أنْ شملت كافة العلوم الإنسانية.[3]

وأخذت الدراسات التي تتخذ التّأويل موضوعاً لها طابع التّوسع متأثرة في كل مرحلة بأسس واتجاهات فلسفية، بدءاً من الدراسات الفيلولوجية، وما ذهب إليه علماء فقه اللغة المقارن من أنَّ التأويل يتعلَّق بدراسة المخطوطات القديمة وفهمها، تم تطورها بعد ذلك

وتجاوزها الملاحظات الوصفية إلى السعي إلى كشف المعنى الخفي، وظهور الفينومينولوجيا أو علم الظواهر[4] التي كان لها أثرها الكبير في حقل الدّراسات التّأويلية. [5]

لقد شُغِلت دراسات النّص والخطاب بقضية التأويل، بل يكاد يمثِّل مجال أبحاثها، وبارز موضوعاتها مع تقدّم الدراسات اللسانية والنّصية التي تهتم بالمتلقِّي، وتعلي قيمته بتأثير من التوجهات الفلسفية التي أخذت تَبسُط تأثيرها على الّدراسات اللسانية، "حيث تؤمن الظاهراتية بأنَّ المعنى ينتج من خلال تفاعل الذات والموضوع، وهذا ينطبق على تفاعل القارئ مع النص تفاعلاً تأويليًا بقصد الوصول إلى النص، وإعادة بنائه من جديد".[6]

لقد أنتجت هذه الحركة الفكرية الكبيرة اتجاهات وأبحاث عديدة في مجال التأويل والقراءة المتجدِّدة للنص، ومن بين ما برز منها اتجاهان مختلفان في التعامل مع النصوص، الأول يتبنَّى فكرة منح القارئ حرية تأويل النص إلى عدد لا متناه من المعاني، والآخر يذهب إلى أنَّه يجب أنْ تكون هناك حدود للتأويل المقبول.

ونعرض في المبحث الأول أبرز مبادئ وأفكار الاتجاهين من خلال تقديم ملخص لما تيسَّر لنا الوقوف عليه من أفكار ممثليها البارزين.

المبحث الأول– اتجاهات التأويل:

بدا أنَّ للتأويل اتجاهين بارزين، تدور حولهما العديد من الأبحاث والدراسات اللسانية المعاصرة للنص كما سيرد في المطلبين التاليين:

المطلب الأول– فتح آفاق التأويل، ولا نهائية المعنى: يَبْرُزُ من ممثلي هذا الاتجاه (جاك دريدا) الذي عمل على تأسيس ممارسة تأويلية تفكِّك تلك النصوص التي تبدو مترابطة، واضحة ونهائية.

ينتمي (دريدا) إلى التفكيكيين الذين يذهبون على إلغاء كل القواعد والقوانين الضابطة للعلاقات الدلالية في النّص، فيمنحون القارئ حرية تأويل اللغة (العلامات) كيفما يشاء، وتصبح كل التأويلات من هذا المنطلق مقبولة، ومشروعة، ومن جهة أخرى غير مقبولة وسيئة.[7].

لقد عملت التفكيكية على رد الكثير من القواعد والأحكام التي أسَّستها بنيوية (دي سوسير)، واعتمدت عليها الأبحاث اللسانية التالية وطوَّرتها، وهي أسس هدفت إلى البحث في وسائل توحيد العلاقة بين الدال والمدلول أو تقريبها.

وسنركز في تناولنا للفكر التفكيكي المنفتح القائم على لا نهائية التأويل، ولا محدودية الدلالات على ما يتعلَّق بنقد مبادئ (دي سوسير) في العلاقة بين الدال والمدلول، وأهم المخالفات لها دون الخوض في تفاصيل الفكر التفكيكي الذي يمثِّله دريدا في مؤلفاته، ذلك أنَّ موقفه من نظرية (العلامة) يفي– برأينا– بفهم هذا الاتجاه المنفتح على لا نهائية التأويل.

تقوم (البنيوية) على وجود مركز لا زماني ترتكز عليه كل المظاهر الخارجية، وهو خارج نظام اللغة، وخارج البنية اللغوية، وتعمل هذه البنية من خلال علاقتها مع عناصرها اللغوية على الوصول إلى الدلالة التي لابد في حدوثها من وجود مركز ثابت للمعنى خارج بنية اللغة، وهو ما يعرف بـ(ميتافيزيقا الحضور) ويعمل على تثبيت الدلالة.

يَرُدُّ الفكر التّفكيكي هذا المبدأ، ويوجّه له نقده إذ كيف يكون هناك (مركز) للمعنى خارج نظام اللغة؟، ويتحكَّم فيها في ذات الوقت، فهو يفكك الفكرة الميتاقيزيقية، ويرى أنَّ النصفي لعبة متواصلة بين المركز واللامركز وهو ما يعرف بـ (اللعب الحر) عند دريدا.[8]

لقد ترتَّب على الاتجاه التفكيكي الذي يقول بعدم إمكانية ثبوت الدلالة إلى مواجهة مقولات دي سوسير في ربط العلاقة بين الدال والمدلول، ومنها مفهوم (الاختلاف) الذي بسببه يتحد الدال والمدلول، ويمتلك النّص القدرة على إحداث دلالة وحيدة أو دلالات محدَّدة.

يناقض(دريدا) مقولة (دي سوسير) الواضحة في حدوث الدلالة، ويرى أنّ المطابقة بين الدال والمدلول لا يمكن أنْ تحدث؛ لأنَّ الدال لا يستقر على مدلول معيَّن، بل هو في حالة مراوغة وحركة دائمة لا تستقر أبداً.

إنَّ معنى اللفظ أو دلالته يحدِّده اختلافه مع ألفاظ أخرى عند (دي سوسير)، أمَّا بالنسبة إلى دريدا فهو يؤكد غياب الشيء الذي تحدِّده؛ فلفظ (أحمر) يكتسب دلالته من اختلافه مع لفظ (أبيض) و(أسود)، وهو لفظ خارج عن السياق اللغوي، وغياب المحدَّد للمعنى يعني عند دريدا نفي إمكان حدوث معنى محدَّد أو حرفي، وحيث العلامة في الفكر الدي سوسيري تشير إلى المفهوم العقلي للشيء، وليس إلى الشيء ذاته فإنَّ النتيجة في كلتا الحالتين هي أنَّ (حضور) العلامة اللغوية يعني بالضرورة غياب الشيء أو مفهومه، وهكذا بدلاً من الدلالة نواجه الاختلاف، وبدلاً من المعنى نواجه الإرجاء المستمر، وهذا يعني نسف العلاقة بين الدال والمدلول في الفكر الدريدي.[9]

وهكذا نرى الفكر التفكيلي يفتح النص إلى التأويلات غير المحدودة وغير الموجَّهة معتمداً على المخالفة والمناقضة لتلك المبادئ التي عملت النظريات السيميائية على ترسيخها، ونعتقد أنَّ هذا التوجُّه في التّعامل مع النصوص على اختلاف مستوياتها سيؤدي إلى الوقوع في فوضى لا يقبلها المنطق، وبخاصة إذا تسرَّب التعامل به إلى سائر أصناف الكلام، وهو ما لا يُقبل تصوره مطلقاً، ونعتقد أنَّ نوعاً خاصاً جداً من النصوص الأدبية ربما يقبل هذا النوع من القراءة والفهم، فنحن هنا أمام فكر قاصر، لا يقدم منهجاً لفهم جلَّ النصوص برأينا.

المطلب الثاني– تقييد التأويل ونهائية المعنى:

يقابل الفكر التأويلي المفتوح على التأويلات اللامتناهية اتجاه يدعو إلى ضرورة أنْ تكون هناك حدود للتأويلات الممكنة في النص، وعدم السماح بالتّعسّف أو التفريط في إعطاء النص معانٍ وتأويلات غير مقبولة.

ويعود الإفراط في تأويل النصوص من وجهة نظر (إيكو) إلى سببين: الأول: هو الافتقار إلى عنصر(الاقتصاد) الذي بمقتضاه يتم البحث في العناصر الأكثر اتصالاً بالموضوع. والآخر: هو النّظر إلى النصوص غير الدينية على أنَّها نصوص مقدَّسة، الأمر الذي جعلها تخضع من قارئِيها إلى عمليات تفسير مُسرفة ومبالِغة في تقرير أحكام واهية، وغير منتمية إلى الموضوع، وفي الوقت نفسه إهمال المفاتيح المرتبطة بالمعنى بنحو مباشر وقوي.[10]

ونعتقد أنَّ أسباب اختلاف التأويلات تعود في أساسها إلى طبيعة العملية العقلية التي تكوِّن الفهم، فالتّأويل "عبارة عن فهم يحدث بمقتضاه امتلاك المعنى المضمر في النّص من جهة علاقته الداخلية، وكذا علاقته بالعالم والذات"[11]. وعلى القارئ أنْ ينظر في النّص من حيث علاقته الداخلية التي تتكوَّن من عناصره اللغوية ودلالاتها من جهة، ومن حيث علاقته الخارجية، وتشمل –بحسب فهمنا– ما يدور في عقل المؤلف والقارئ معاً، وتصوراتهما للعالم الخارجي وللظواهر المختلفة، وتتغير بحسب إدراك العقل البشري للموجودات المعنوية، والمادية كذلك.

وفي هذا السّياق يرى أحد العلماء أنَّ غاية المؤوِّل هي فهم النّص، وبصورة أفضل من المؤلف حيث إنَّنا لا نملك معرفة مباشرة عمَّا كان يدور في عقل المؤلف، وعلينا أنْ إدراك المعانيَ قد يكون هو ذاته غير واعٍ لها.[12]

فالمعنى إذن سيكون متعدداً؛ لأنَّ هناك مظهرين له في النّص، المعنى الذي يريد صاحبه قوله، والمعنى الذي ينقله الخطاب فعلاً، هذا المعنى ينطوي على أمرين معاً: على ما هو تعقُّل صوري، وعلى ما هو تعقُّل مضموني، أي المعنى الذي يودعه النّاطق، و الانسراب اللغوي الذي تمليه قوانين اللغة الداخلية، وبالتالي يجتمع جزءا اللغة الافتراضي والفعلي في الخطاب، والجانب المجرَّد والجانب الفعلي الملموس.[13]

وأصحاب هذا الاتجاه يقرّون بأنَّ حمل النص لعدد من التأويلات له أسبابه التي يجب أخذها في الاعتبار إلا أنَّهم يقولون بضرورة أنْ تكون لعملية التأويل حدودٌ، وألّا يسمح بالإفراط فيه، وبصدد ذلك يحاولون تحري وسائل تحديد التأويلات ومنع النص من الانفلات.

إن الخوض في كتابة نص ما تفرض مسبقاً حداً من حدود التأويل؛ وذلك بسبب أنَّه مكتوب بهذا الأسلوب، وليس بغيره، كأنْ يكون المكتوب شرحاً لحقائق معيَّنة، أو تعبيراً عن رفض سلوك معيَن، أو تعبيراً عن حالة وجدانية كالحب، والغيرة، والفرح، والرثاء. لكن يجب أنْ يؤخذ في الاعتبار اختلاف(المتلقين) واختلاف ثقافاتهم ومستوياتهم.[14]

يعني ذلك أنَّ عملية التأويل مرتبطة بعاملين يتحكَّمان في قدرة النص على إنتاج التأويلات المحتملة، وهما:

اختلاف مستويات النصوص.

والآخر: اختلاف مستويات القرّاء.

لكنّ النص السّليم على كلّ حال يجب أنْ يقدِّم ميداناً محدّداً من التأويلات، فلا تترك للقارئ حريّة تجعل العمل التأويلي مبالغاً فيه بعيداً عمّا أراد المؤلف أنْ يكون النّص في دائرته من معانٍ محتملة.

إنَّ هذا التوجُّه إلى وضع حدوداً للتأويل، صحبته جهود بذلها المهتمون بفهم النصوص المختلفة عملوا خلالها على وضع ضوابط وآليات تساعد على فهم النص وتأويله، التأويل أو التأويلات المقبولة، سنعرج في المبحث التالي إلى ما وقفنا عليه من محاولات بارزة في هذا الموضوع.

المبحث الثاني– مقاييس فهم النص:

لقد انبنت التأويلية المعتدلة – إنْ صح التعبير– على ما قدَّمته الدراسات البنيوية من بحوث سيميائية للعلامات والإشارات... وربطها بحمولاتها المرجعية والمقصدية، فربطت بين التحليل والتأويل، وأقامت منهجاً وسطاً بين الموضوعية المفرطة، وبين السيميائية المفرطة كذلك، واتجهت المدارس اللسانية إلى البحث في الكيفية التي يمكن للعمل الأدبي عن طريقها أنْ يكون حراً وغير حر في آن واحد، وذلك من خلال البحث في الإجراءات التي يمكن اتباعها لضمان تأويلات ممكنة وفق خصائص بنيوية تحرك نظام التأويلات المقبولة.[15]

وقد برز لنا من أبحاث علماء المعنى والنص في حدود التأويل نوعان من الأبحاث منها ما خصَّه بمؤلفات، ومنها ما كان البحث فيه جزءاً من دراسات النص، وتحليل الخطاب لكنَّها تلتقي في سعيها إلى البحث في مقاييس التأويل السليم للنص، يمثِّل اللون الأول مؤلفات (إيكو) [16] البارزة في هذا المجال، ويمثِّل الثانية بحوث تحليل النص والخطاب واهتمامها بمسائلة (الانسجام) في النص، سنقف على ما تيسَّر منها بشكل مختزل تتطلَّبه طبيعة هذه الورقة البحثية الموجزة في مجال متصل بكثير من الميادين.

المطلب الأول– مقاييس التأويل عند (إيكو):

لا يمكننا ونحن نبحث في مسألة حدود التأويل إلا أنْ نخصِّص جانباً خاصاً منها لما قدَّمه الفيلسوف المعروف (إيكو) من جهود كبيرة عبر مؤلفات مهمة تحدَّث فيها عن التأويل المفرط، والتأويل غير المفرط، بل الحديث عن هذا الموضوع يرتبط ارتباطاً وثيقاً به؛ فقد انشغل كثيراً في الإجراءات التي تعصم المؤول من الإفراط في فهم النّصوص.

يرى إيكو أنَّ للعمل الأدبي إمكانيات تأويلية هائلة، وهو عبارة عن انفتاح تأويلي مؤسَّس على دورة تواصلية بين المبدع والمؤول، لكن هذا العمل وهذا الانفتاح ليس مطلقاً، بل تحكمه مجموعة من المعايير التي تؤدي إلى الفهم المقبول للنص.

وهي تتمثل في الآتي:

1– تحديد النص لحقل الإيحاء: يتمثَّل هذا المعيار في تحديد النص (لحقل الإيحاء)، ومن ثم (لحقل الاختيارات) بواسطة (تنظيمه الداخلي المضاعف).

والمعنى أنَّ العمل الفني يتسم بأنَّه حقل منظَّم، يثير إيحاءات معيَّنة للقارئ يستطيع من خلالها إثارة كم من التأويلات الهائلة، لكنَّها تكون محصورةً ضمن حقل الإيحاءات التي ينبغي أنْ تكون محدَّدة وممكنةً في العمل الفني، ولكي يستطيع العمل أنْ يكون حقلاً لإيحاءات متجانسة وموحَّدة لابد أنْ يتوفر فيه نوع من التأكيد على صنف معيَّن من الإيحاءات، ومن تكرار المثيرات التي تعمل على إثارة إحالات متماثلة، وهذا ما يعنيه (التنظيم الداخلي المضاعف) للعمل الأدبي حيث تتكرَّر التأثيرات ويكون الإيحاء موجهاً في اتجاهات محدَّدة.(17)

2- الوحدة العضوية التي تتميَّز بها الأعمال الأدبية: ويقصد بها المدلول الكلي للنص كذلك، حيث يرى إيكو أنَّ المدلولات كلها في تداخلها وتشاعبها تستطيع أنْ تعمل على إشباع وإثراء المدلول الكلي، فعناصر الشكل الفني مرتبطة بمجموعة هائلة من العلاقات المتشابكة والمتنوِّعة بحيث من غير الممكن فصل عنصر منها دلالياً عن دلالات العناصر الأخرى.[18]

إنَّ هذا المعيار ممَّا يتميَّز به الشكل الجمالي في النص، حيث يترك العلامة تكتسب كامل معناها الدلالي من علاقتها بالعلامات الأخرى، وهو ما يعرف بالوحدة العضوية التي يتسم بها العمل الأدبي.

3- قصد النص: وهو معيار آخر يتحكَّم في عمليات التأويل، ويفرض عليها أنْ تكون مناسبة للنص، ويُعد هذا المعيار الوجه الآخر لمعيار الكلية.

والمقصود بـ (قصد النص) أنْ يكون التأويل منسجماً مع الجهاز العضوي للنص الكلي للنص، ومنسجماً مع العلاقات الداخلية المتشابكة التي تعمل على تأكيد وتحقيق الارتباطات الممكنة، وتعمل في الوقت نفسه على تعطيل وتفنيد الارتباطات الأخرى غير الممكنة.

ويشير إيكو إلى أنَّ (معنى النص) لا يعني (قصد المؤلف) ولا يعني (قصد القارئ) ذلك أنَّ الأول من الصعب جداً تحديده وتأكيده، أمَّا الثاني فقد يكون متعدداً بتعدد القراء، ويمكن أنْ يكون مغالياً إلى درجة الحلول محل النص نفسه.

وفائدة (قصد النص) أنَّه يفرض على القارئ أنْ يتنازل باستمرار عندما يكون النص غير قابل للتلاعب، أو الانسياق وراء أهواء القارئ.[19]

4- النسق: هو كل عنصر في العمل الفني يرتبط في علاقة مع العناصر الأخرى، وتشكِّل هذه العناصر في ترابطها وتشاكلها (نسقاً)، وهذا المعيار كفيل بمنع المؤول من الانزلاق من معنى إلى معنى آخر، فيفرض هذا النسق على المؤول علاقةً دلاليةً شاملةً، ويستقصي العلاقات الأخرى غير المناسبة.[20]

5- التشاكل الدلالي: إنَّ كل نسق دلالي يتأسس في الأساس على فرضية تأويلية معينة، ممَّا يتيح إمكانية بناء أنساق دلالية مختلفة ومتنوِّعة، ولكن كل واحد من هذه الأنساق يجب أنْ يحقق تشاكلاً دلالياً مناسباً، بمعنى أنَّه يجب أنْ يحقق السمات الدلالية المشتركة بين كل عناصر هذه الأنساق، كما أنَّ البناء الجيد للنسق يجب أنْ يعمل في تشاكل ثابت، وليس على مجموعة من التشاكلات المتنافرة والمتناقضة.[21]

6- مدار الخطاب: ذلك أنَّ أول ما يمكن أنْ نقوم به للكشف عن تناظر دلالي ما هو النظر إلى عنوان الخطاب، وبمجرَّد إدراك فحواه فالتعرُّف على تناظر دلالي قار سيكون هو الدليل النصي على الغاية الفعلية للخطاب، فتحديد مضمون خطاب ما يشكِّل موقفاً تأويلياً، ويشكِّل هذا التناظر معياراً للتأويل.[22]

7- المعنى الحرفي للعبارة: يرى (إيكو) أنَّ كل تأويل لابد أنْ يؤسس على معرفة المستوى الأول لدلالة الرسالة، أي على المعنى المعجمي وكذلك الاستعمالي، وهو المنطلق الذي تنطلق منه كل ممارسة تأويلية، والأساس الذي تتأسس عليه، وهو بالتالي يعد معياراً جيداً للتحكُّم في عمليات التأويل.[23]

8- الجماعة: المعرفة من وجهة نظر إيكو تكون نتيجة لتصور اجتماعي مشترك، والمجتمع هو الذي يمتلك هذه المعرفة.

والجماعة عبارة عن هيئة متعالية تضمن – بين جميع القراء وبكيفية مشتركة- مفهوماً محدَّداً ومعيناً. وحتى يكون التأويل مناسباً ومقبولاً يجب أنْ يقوم على أساس اتفاق بين الجماعة، ذلك أنَّ القارئ عندما يؤول فتأويله يجب أنْ يتفق مع الجماعة حتى يكون التأويل موضوعياً.

إنَّ الجماعة هيئة عليا تصدر الأحكام على التأويلات المختلفة، ومهما كانت نتيجة فهذه الأحكام هي أحكام أو تأويلات مقبولة.[24]

9- الاقتصاد: يميز إيكو بين نوعين من التأويلات، الأولى هي القراءة التأويلية الواسعة التي تتوالد وتتكاثر فينشأ عنها مجموعة كبيرة جداً من الإحالات الإيحائية، وينجم عن هذا النوع من القراءة السقوط أو المبالغة، حيث يؤدي ذلك إلى إعطاء العناصر النصية قيم دلالية أكبر بكثير ممَّا تستحق في حين أنَّه بإمكاننا تفسيرها في عبارات اقتصادية جداً، وتؤدي الممارسة التأويلية الاقتصادية إلى التأويل السليم، وتؤدي القراءة التأويلية غير الاقتصادية إلى المبالغة والإفراط.[25]

يمكننا أنْ نلاحظ من خلال هذا العرض – وإنْ كان موجزاً- للمقاييس التي وضعها (إيكو) لوضع حدود للتأويل تداخلها وتشابكها وارتباطها فيما بينها، بحيث يؤثر بعضها على بعضها الآخر، ويتأثر به في أكثر هذه المقاييس، فالمدلولات في تداخلها وتشاعبها تعمل على إثراء المدلول الكلي وتعزيزه، وهذا الارتباط يعتمد ويتأثر بغيره من المقاييس الأخرى التي توطئ لهذا الارتباط مثل تحديد (قصد النّص) الذي يجب أنْ يكون منسجماً مع العلاقات الداخلية والمعنى الكلي للنص، ولا تخفى العلاقة الواضحة بين معايير (النسق)، و(التشاكل الدلالي)، (ومدار الخطاب) فكلها معايير تؤكد ارتباط العناصر اللغوية مع دلالتها بهدف الوصول إلى المعنى الكلي للنص.

ويلاحظ في هذه المقاييس أنَّها تعتمد على معطيات النص بشكل شبه كلي؛ ممَّا يعني أنَّ وضع حدود للتأويل يعتمد على عناصر النص، وليس على خصائص القارئ في جل المقاييس التي حدَّدها(إيكو) نستثني منها معيار (الجماعة) المرتبط بالبيئة الفكرية للمجتمع الذي ينتمي إليه القارئ. ويمكن أنْ نضيف معيار (الاقتصاد) باعتباره يدعو القارئ إلى تقييد الطاقة التأويلية، وعدم التوسُّع في التأويل معتمداً على عناصر النص.

وعلى كل حال فأنَّ (إيكو) من خلال هذه المعايير لا يهدف -كما نرى- إلى تحديد التأويلات وتضييقها، وإنَّما يهدف إلى منع النص من الانفلات وتفكيك المعنى والذهاب به إلى التأويلات المفرِطة وغير المقبولة.

المطلب الثاني – مقاييس فهم النص عند علماء تحليل الخطاب:

يقوم المتلقِّي بعملية التأويل بعد تحليله لعناصر النص الذي واجهه، ويستند إلى عدد من المبادئ التي تساعده على الوصول إلى الفهم الجيد للنص، ذلك أنَّ فهم النّص يعتمد بشكل كبير على ما توفر فيه من خصائص من شأنها أنْ توجِّه القارئ إلى التأويل المناسب

كما يرى علماء النص والخطاب، أي أنَّ ذلك يحدث بما يتوفر في النص وقارئه من معطيات تقود إلى ذلك، حيث يمكنها أنْ تعصم النّص من الانفلات، وتحميه من فوضى المعاني البعيدة وغير المقبولة، ويَعُدُّ علماء النص والخطاب تحقق (الانسجام) في النص هو الذي يؤدي إلى إمكانية تأويله، ويوكلون إلى المتلقِّي مهمة الحكم على النص بأنَّه منسجم أو غير منسجم، بمعنى أنَّ الخطاب يستمد انسجامه من فهم وتأويل المتلقي.[26] وعلى المتلقِّي أنْ يكتشف بنفسه انسجام النص وعدم انسجامه، وبالتالي تأويله أو عدم تأويله، وليتمكَّن من ذلك عليه تحديد المبادئ التي يستند عليها في فهم الخطاب، وسنوضحها فيما سيأتي من عناصر المبحث.

1- الخصائص والمؤشرات السياقية: يؤكد علماء النّص أنَّ للسّياق دوراً كبيراً في توجيه فهم النص، فهو مقيِّد للطاقة التأويلية، ذلك أنّ محلل النّص عليه أنْ يفهم مكوِّناته في إطار السياق الاستعمالي الذي ورد فيه.

لقد قدَّم الباحثون اقتراحات عديدة لتحديد العناصر السياقية التي ينبغي التركيز عليها أثناء فهم النّص، ومن البدايات البارزة لهذه المحاولات ما قدّمه (فيرث) الذي نبَّه إلى أنَّه لا يمكن الفصل بين الأصوات المتكلمة، وبين السياق الاجتماعي الذي تلعب فيه دورها، وقد قدَّم منهجاً لوصف سياق القول، حاول خلاله إحلاله ضمن السياق الاجتماعي، والخروج بتعميمات لأنماط المعاني التي تحددها سياقات اجتماعية محدَّدة، وقد اقترح منهجاً لوصف السياقات يضاهي- كما يرى بروان ويول[27]- آخر ما وصلت إليه المناهج الوصفية الأخيرة، فهو يقسِّم العمل اللساني على اعتبار السياق الاجتماعي إلى ثلاثة أصناف:

أ)- الخاصيات المتعلِّقة بالأطراف المشاركة كالأشخاص والشخصيات.

- الفعل الكلامي للأطراف المشاركة.

- الفعل غير الكلامي للأطراف.

ب)- الأشياء المتعلِّقة بالموضوع.

ج)- وقع الفعل الكلامي.[28]

وقد طوَّر (هايمس) منهجاً مماثلاً في التركيز على أهمية السياق في عملية التواصل، وبيَّن دوره في حصر المعاني الممكنة، وقدرته في المساعدة على تبنِّي المعنى المقصود "فعندما تستعمل صيغة في سياق ما فإنَّها تستبعد كل المعاني الممكنة لذلك السياق، والتي لم

تشر إليها تلك الصيغة، والسياق بدوره يستبعد كل المعاني الممكنة لتلك الصيغة التي لا يحتملها السياق".[29]

يرى (هايمس) أنَّ خصائص السياق قابلة للتصنيف إلى الآتي:

أ- **المرسِل:** هو المتكلم أو الكاتب المنتج للقول.

ب- **المتلقِّي:** وهو المستمع أو القارئ الذي يتلقَّى القول.

ج- **الحضور:** وهم مستمعون آخرون حاضرون يسهم وجودهم في تخصيص الحدث الكلامي.

د- **الموضوع:** وهو مدار الحدث الكلامي.

هـ- **المقام:** وهو زمان ومكان الحدث التواصلي، وأيضاً العلاقة الفيزيائية بين المتفاعلين بالنظر إلى الإشارات والإيماءات وتعبيرات الوجه.

و- **القناة:** هي وسيلة التواصل بين المشاركين في الحدث الكلامي: كلام، كتابة، إشارة.

ز- **النظام:** اللغة أو اللهجة أو الأسلوب اللغوي المستعمل.

ح- **شكل الرسالة:** ما الشكل المقصود: دردشة، نقاش، رسالة غرامية؟

ط-**المفتاح:** يتضمن التقويم هل كانت الرسالة موعظة حسنة أم شرحاً مثيراً للعواطف؟

ي- **الغرض:** أي أنَّ ما يقصده المشاركون ينبغي أنْ يكون نتيجة للحدث التواصلي.

وبقدر ما يعرف المحلل أكثر ما يمكن من خصائص السياق بقدر ما يحتمل أنْ يكون قادراً على التنبؤ بما يحتمل أنْ يقال.[30]

ويقدِّم لنا (لويس) قائمة – أكثر تطوراً- تقدم المؤشرات التي يحتاج المستمع إلى تحديدها حتى يتمكَّن من التوصل إلى حقيقة الجملة، ويعني (لويس) بالمؤشرات تلك المجموعة المتكاملة من العوامل المهمة التي تشكِّل السياق الذي يجب تحديد صحة الجملة بالعودة إليه، وتحدِّد هذه المؤشرات كما يلي:

أ- **مؤشر العالم الممكن:** وذلك لتفسير حالات يمكن أنْ توجد أو من المفترض أنْ تكون موجودة أو هي موجودة فعلاً.

ب-**المؤشر الزمني:** وذلك لتفسير الأزمنة اللغوية في الجمل، ظروف الزمان، مثل: اليوم أو الأسبوع القادم.

ج- **المؤشر المكاني:** وذلك لتفسير جمل مثل: هاك | خذ هذا.

د- **مؤشر التكلم:**(أنا، لي، نحن، لنا....إلخ).

هـ- **مؤشر المستمعين:** وذلك لتفسير جمل تحتوي على نحو: أنت، لك، نفسك...

و- **مؤشر الشيء المشار إليه:** وذلك لتفسير جمل تحتوي على أدوات الإشارة مثل: هذا، أولئك..إلخ

ز- **مؤشر الخطاب السابق:** وذلك لتفسير عبارات مثل: الأخير، السابق الذكر...إلخ.

ح- **مؤشر الإسناد:** ويشمل مجموعة مفتوحة لا نهاية لها من الأشياء (مجموعات، حلقات...إلخ).[31]

ويثبت فاعلية هذه التقسيمات التي وضعها الباحثان سواء تلك الخصائص السياقية التي قدَّمها (هايمس) أو مسرد المؤشرات الذي اقترحه (لويس) أنَّنا لو غيرنا بعض العناصر فيها سيترتب على ذلك (تغيير السياق) وبالتالي تغيير المفهوم من النص.

ويقدم (بروان، ويول) أمثلة عديدة يبرهنان من خلالها على أهمية السياق في توجيه تأويلات المتلقِي، منها أمثلة معزولة عن سياقاتها الأصلية التي ظهرت فيها، ومنها أمثلة على تغير أحد عناصر السياق، ودوره في تغيير تأويل النص واختلافه، وقد مثلا لذلك بتغير المتكلم المنتج للنص في المثال التالي:

أ- هل أنت هنا دائماً؟

ب- أنا هنا غالباً، مرة في الشهر، جئت الآن لرؤية أبنائي.

من خلال الإجابات المتعددة في (ب) يمكننا أنْ نستدل على تغيرات متعلِّقة بجنس المتكلم، فإذا كان المتكلم يبلغ من العمر سبعين عاماً فإنَّنا سنفترض أنَّ الأبناء راشدون، وأنَّ زيارته لهم مرة واحدة في الشهر، أمَّا إذا كان المتكلم رجلاً شاباً في العقد الثالث من عمره، فسنفترض أنَّ أبناءه مازالوا صغاراً في السن، أي أنَّهم يعيشون عادة مع آبائهم، وسنتساءل بذلك عن المانع من إقامته معهم، وأسبابه، وإذا افترضنا أنَّ المتكلم امرأة في الثلاثينيات من العمر فإنَّ الاستدلالات بهذا العنصر ستختلف عن السابقة، إذ من المعلوم أنَّ الأطفال في هذا العمر يحتاجون إلى رعاية أمهم، ولمَّا كانت غير مقيمة معهم فإنَّ هناك سبباً ما يدعو إلى ذلك.[32]

وفي مثال آخر على تغيير مؤشر المتكلملو افترضنا أن فتاتين نقول كل واحدة منهما :(إنني أقفز) في كلتا الحالتين تكون الجملة صادقة إذا كانت المتكلمة تقفز فعلا لحظة التفوه

بالكلام ، وإذا علمنا بالإضافة إلى ذلك أن الأولى هي طفلة عمرها ثلاث سنوات فإننا سنعتبر الخبر إنجازا عظيما فضلا عن ذلك بالنسبة لطفلة عمرها ثلاث سنوات فقط. أما لو علمنا أن الثانية عمرها ثماني سنوات فإن الخبر سيكون واحدا من سلسلة أحبار متوقعة ، وقد يدعو إلى الملل، حيث الأخبار تتفاوت هنا في مقدار الاهتمام بها؛ بسبب تغيير مهم في خاصية من خواص السياق.[33]

تجدر الإشارة هنا إلى أنَّ اختلاف التأويلات للنصوص لم يحدث بسبب تغير اللغة التي عرض بها الكلام، وإنَّما يعود لتغيير بعض العناصر والمؤشرات الخارجة على لغة النص، وهي عناصر متعلِّقة بعمر وجنس المتكلم في المثالين السابقين، وهذا يؤكد الأهمية الكبيرة التي يلعبها السياق في المعاني المحتملة للنصوص.[34]

2- التأويل المحلي: يمثِّل هذا المبدأ أحد مبادئ الفهم التي لابد أنْ تتوفر لدى السامع، ويقصد به أنَّ المتلقي مدعو إلى عدم إنشاء سياق يفوق ما يحتاج إليه للوصول إلى فهم معيَّن لقول ما.

ويلعب هذا المبدأ دوراً في تقييد الطاقة التأويلية بالاعتماد على الخصائص السياقية، والمؤشرات الزمنية، والمظاهر الملائمة لشخص محال إليه بالاسم، ذلك أنَّه إذا سمع شخص ما أحداً يأمره :(أغلِق الباب) فإنَّه سيتوجَّه إلى أقرب باب يحتاج إلى الإغلاق. ولو أنَّ هذا الشخص مثلاً قد قال له مضيفه:(تعال باكراً) بعد أنْ دعاه لزيارته الساعة الثامنة، فإنَّه سيفهم مبكراً بالعودة إلى آخر وقت مذكور بدلاً من أي وقت آخر.[35]

فالتأويل المحلي أو (الفهم المحلي) والذي يعني -كما نفهم- المعطيات القريبة التي توجِّه الفهم إليها أقرب من غيرها، يجعلنا نستبعد التأويل غير المنسجم مع المعلومات الواردة في النص، ودعونا إلى عدم الإفراط في البحث بعيداً.

3- التجارب السابقة: تتجلَّى أهمية التجربة السابقة في المساهمة في إدراك المتلقِّي للاطرادات عن طريق التعميم، ويتحقَّق ذلك بعد ممارسة طويلة نسبياً، وبعد مواجهة خطابات تنتمي إلى أصناف متنوِّعة ممذَا يؤهله إلى اكتشاف الثوابت والمتغيرات.

ومن ضمن ما تزوَّد به التجربة السابقة للمتلقِّي القدرة على التوقُّع، أي توقُّع ما يمكن أنْ يكون اللاحق بناءً على وقوفه أي المتلقِّي على السابق.

إنَّ تراكم التجارب واستخلاص الخصائص والمتغيرات النوعية من الخطاب تقود القارئ إلى الفهم والتأويل بناءً على المعطى النصي الموجود أمامه، ولكن بناءً أيضاً على الفهم والتأويل في ضوء التجارب السابقة، أي النظر إلى الخطاب الحالي في علاقة مع خطابات سابقة تشبهه.[36]

4- التغريض: وهو موضوع النص، ويعرّفه بروان ويول بأنَّه "ما يستعمله المتكلمون كنقطة بداية "[37]، حيث إنَّ الخطاب ينتظم على شكل جمل متدرّجة، لها بداية ولها نهاية، وما يبدأ به المتكلم أو الكاتب سيؤثر بلا شك في تأويل ما يليه من الجمل وبالتالي فإنَّ العنوان أو الثيمة سيؤثر في توجيه تأويل النص).[38]

ويشير بروان ويول إلى أنَّه لو أمكن تصوير محتوى الخطاب في شكل سلم هرمي لعناصر الخطاب لاعتبرنا العناصر الموجودة في أعلى السلم مرشحة تلقائياً؛ لأنْ تكون هي موضوع الخطاب، ومن جهة أخرى لو أمكن كذلك إثبات قدرة الناس على تذكُّر هذه العناصر بعد قراءة النص فإنَّه يمكن عد ما تذكَّروه هو موضوع الخطاب.[39]

وهذا يعني أنَّه ربما لا يكتفى بالعنوان في تحديد موضوع الخطاب، بل يتجاوز ذلك إلى الجمل التي تحتوي على الدلالات البارزة في النص على موضوعه، والتي ستكون مؤثرة في توجيه تأويله أيضاً.

لقد حدّد علماء النص وتحليل الخطاب الوسائل التي تُمكِّن المتلقي من اكتشاف انسجام النّص، وعدم انسجامه، وبالتالي تأويله أو عدم تأويله، ونحن نعد هذه المبادئ (مقاييس) تعين المتلقِّي على فهم النص وتأويله التأويل السليم. ومن خلالها يمكن تحليل النص تحليلاً موضوعياً مقنّناً إلى حد كبير، فمن خلال معرفة العناصر والمؤشرات السياقية يمكن للمتلقِّي معرفة الكثير عن مضمون النص أو الخطاب، ومن خلال الالتزام بالتأويل المحلي يمكن استبعاد التأويل غير المنسجم مع المعلومات الواردة في النص، كما بيَّن علماء الخطاب أثر التجارب والخبرات السابقة في تزويد المتلقِّي بالقدرة على التوقُّع، وذلك بالنظر إلى النص في ضوء التجارب السابقة مع ما يشابهه من خطابات، وبين علماء الخطاب أهمية التعرُّف على موضوع النص من خلال عنوانه أو بداياته، وما لذلك من أثر في توجيه مسار تأويل النص.

وفيما أحلنا إليه من مواضع هذه المقاييس في مؤلفات علماء النص أمثلة نصية عديدة توضح دورها في فهمه وتأويله، ولم تتسع هذه الدراسة إلا لعرض قليل منها على سبيل التمثيل فقط.

بالمقارنة بين مقاييس التأويل عند (إيكو) وعلماء النص والخطاب يظهر واضحاً توسُّع إيكو في عدد المعايير التي وضعها، كما يظهر التشابه في بعضها فـ(التأويل المحلي) يقابله معيار (الاقتصاد) عند إيكو، والتغريض يقابله (مدار الخطاب و قصد النص) عنده، ونعلل أسباب اقتصار علماء النص على بعض المعايير في أنَّها وردت عندهم على اعتبارها (مبادئ الانسجام) الذي يتناول النص بشكل كلي، لا من حيث العلاقات الأفقية بين الجمل والتراكيب، أي ما يعرف بـ(الاتساق) عند علماء النص في حين تشمل معايير إيكو مكوِّنات النص من حيث العلاقات الدلالية للجمل بعضها ببعض، والدلالة الكلية للنص بالإضافة إلى العوامل الخارجة ممَّا جعلها أكثر إحاطةً وشمولاً وتنوُّعاً في رأينا.

خاتمة البحث وتوصياته:

من خلال ما خاضت فيه هذه الورقة البحثية الموجزة من دراسات تناولت قضية التأويل، والأبحاث التي تتعلَّق بحدوده يمكننا أنْ نلخص أبرز ما تبيَّن فيها على النحو الآتي:

1-تَوسُّع الاهتمام في الدراسات المعاصرة ببحوث قضية التأويل، وتأثر الدراسات اللسانية بالأسس والمبادئ الفلسفية التي أنتجتها أبحاثهم فيها بشكل واضح.

2-اعتماد الفكر التفكيكي المنفتح إلى القول بلا نهائية التأويلات على نقض ومخالفة أبرز مبادئ (البنيوية الديسوسيرية) التي عملت على ربط العلاقة بين الدال والمدلول.

3-يتحكَّم في قدرة النص على إنتاج العديد من التأويلات بشكل تصاعدي عاملان، الأول: اختلاف مستويات النصوص، والآخر اختلاف مستويات القراء.

4-تعتمد التأويلية المعتدلة على خصائص النص البنيوية، وما تحمله العلامات والمؤشرات النصية من معان، وربطها بمحمولاتها المرجعية والمقصدية.

5-للتأويل معايير ومقاييس تقيِّد الطاقة التأويلية، وتحمي النص من الإسراف فيه، بل يمكن عدها (قوانين إجرائية) تحقق الفهم المتوازن، وتحدِّد التأويلات المقبولة.

6-ظهرت مقاييس التأويل عند علماء النص في شكل (مبادئ لانسجام النص)، وهي تتفق بشكل كبير مع المعايير التي قدَّمها إيكو لحمايته من الإفراط.

7-تتميز مقاييس التأويل عند إيكو بالشمول والإحاطة بكل ما يتعلَّق بالنص من مكوِّناته الداخلية بما فيها من علاقات دلالية والعوامل الخارجية المحيطة بالمؤول ذات التأثير في عملية التأويل.

وفي ذيل هذه الدراسة نوصي بالآتي:

- رفض فوضى لا نهائية المعنى التي تنادي بها بعض الاتجاهات المتطرِّفة، وضرورة اتباع المنهج المعتدل في تأويل النصوص منطوقة ومقروءة، والاستفادة من جهود الباحثين في تقييد الطاقة التأويلية، واتباع قوانين الفهم المقبول.

- الاهتمام المتواصل بالقضايا الفكرية المهمة التي تتعلق باللغة واللسانيات عامة، ولاسيما التأويل لما لها من تأثير على الحياة الفكرية والثقافية بشكل عام.

- دعم حركات الترجمة والتبادل العلمي والفكري، والإفادة من البحوث والنظريات اللغوية الحديثة في قراءة الإنتاج اللغوي والأدبي العربي، والمشاركة بدراسات رصينة في هذا المجال.

الهوامش والحواشي:

1-الهرمنيوطيقا: مصطلح يوناني قديم مشتق من الفعل (Hermeneuin) ويعني التفسير، واسمه: (Hermeneuia)، و هذه الكلمة مرتبطة بالإله (هرمس)، رسول الآلهة لدى اليونان، الذي وكل إليه نقل الرسائل بين آلهة أولمب والبشر. (من الشكلانية إلى ما بعد البنيوية، ص399).

2-ينظر: إيكو، التأويل والتأويل المفرط، ص10.

3-ينظر: التأويل في ضوء اللسانيات والتلقي، ص44 .

4-الفينومنيولوجيا (علم الظواهر): حركة فلسفية كبيرة ظهرت في القرن العشرين، وتعني علم المظاهر، وتعني دراسة الوعي بالظواهر وطريقة إدراكه لها، ودراسة خبرة الوعي بالأشياء وخبرته بذاته.(من الشكلانية إلى ما بعد البنيوية، ص 439 وما بعدها).

5-ينظر: أحمد محمد عبد العال المغربي، التأويل في ضوء اللسانيات والتلقي، ص10، 11.

6-ينظر: المرجع السابق، ص48.

7-ينظر: ناجي شنوف وآخرون، التأويل المتناهي واللامتناهي، ص13.

8-ينظر: عبد العزيز حمودة، الخروج عن التيه، 180.

9-ينظر: المرجع السابق، ص 70.

10- ينظر: التأويل والتأويل المفرط، ص 15.

11- السابق، الصفحة نفسها.

12- ينظر: المرجع السابق، ص193.

13- ينظر: ريكور، نظرية التأويل، ص15.

14- ينظر: المرجع السابق، ص29.

15- ينظر: مهى حرجور، دليل مناهج البحث العلمي،ص 25.

16- فيلسوف وروائي إيطالي، برز اهتمامه بقضية التأويل وحدوده من خلال مؤلفات من أبرزها: (حدود التأويل)، (التأويل والتأويل المضاعف)، (التأويل بين السيميائية والتفكيكية).

17- ينظر: عبد الكريم شرقي من فلسفات التأويل إلى نظريات القراءة، ص 60، التأويل المتناهي والتأويل اللامتناهي،ص 20.

18- ينظر: من فلسفات التأويل إلى نظريات القراءة، ص63 ، التأويل المتناهي والتأويل اللامتناهي، ص23.

19- ينظر: من فلسفات التأويل إلى نظريات القراءة، ص 64، التأويل المتناهي والتأويل اللامتناهي، ص 24 .

20- ينظر: من فلسفات التأويل إلى نظريات القراءة، ص 69، التأويل المتناهي والتأويل اللامتناهي، ص 26.

21- ينظر: من فلسفات التأويل إلى نظريات القراءة، ص72 ، التأويل المتناهي والتأويل اللامتناهي، ص27.

22- ينظر: من فلسفات التأويل إلى نظريات القراءة، ص 72، التأويل المتناهي والتأويل اللامتناهي، ص 27.

23- ينظر: من فلسفات التأويل إلى نظريات القراءة، ص 72، التأويل المتناهي والتأويل اللامتناهي، ص 28.

24- ينظر: من فلسفات التأويل إلى نظريات القراءة، ص 74، التأويل المتناهي والتأويل اللامتناهي، ص29.

25- ينظر: من فلسفات التأويل إلى نظريات القراءة، ص80 ، التأويل المتناهي والتأويل اللامتناهي، ص 30.

26- ينظر: محمود خطابي، لسانيات النّص، ص51.

27- ينظر: بروان ويول، تحليل الخطاب، ص46.

28- ينظر: المرجع السابق،ص47.

29- ينظر المرجع السابق، الصفحة نفسها.

30- ينظر: تحليل الخطاب،ص 48، لسانيات النّص، ص53.

31- ينظر: تحليل الخطاب، ص51، لسانيات النص، ص54.

32- ينظر: لسانيات النّص، ص55.

33- ينظر: تحليل الخطاب، ص55.

34- ينظر: تحليل الخطاب، ص 58. لسانيات النص، ص55.

35- ينظر: تحليل الخطاب، ص71.

36- ينظر: لسانيات النص،ص57.

37- تحليل الخطاب، ص147.

38-ينظر: لسانيات النص، ص59.

39- ينظر: تحليل الخطاب، ص 124، 125.

المصادر والمراجع:

- أمبرتو إيكو، التأويل والتأويل المفرط، ترجمة ناصر الحلواني، مركز الإنماء الحضاري، 1992.

- بروان ويول، تحليل الخطاب، ترجمة محمد لطفي الزليطني، وآخرون، منشورات جامعة الملك سعود، السعودية، 1997.

-بول ريكور، نظرية التأويل (الخطاب وفائض المعنى)، ترجمة سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء(المغرب)، الطبعة الثانية، 2006.

- رامان سلدن، من الشكلانية إلى ما بعد البنيوية، مراجعة وإشراف ماري تريز عبد المسيح وآخرون، موسوعة كمبريدج في النقد الأدبي، المجلس الأعلى للثقافة(القاهرة)، العدد 1045، الطبعة الأولى، 2006.

– عبد العزيز حمودة، الخروج عن التيه، دراسة في سلطة النص، عالم المعرفة، 2003.
– عبد الكريم شرفي، من فلسفات التأويل إلى نظريات القراءة، الدار العربية للعلوم، لبنان، الطبعة الأولى، 2007.
– محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1991.
– نهى جرجور، دليل مناهج البحث العلمي، تحرير جوزف لبُس، منشورات الجامعة اللبنانية، الطبعة الأولى، 2020.

المجلات والدوريات:

–أحمد محمد عبد العال المغربي، التأويل في ضوء اللسانيات والتلقي، حوليات آداب شمس، المجلد 44، يناير 2016.
–ناجي شنوف، وآخرون، التأويل المتناهي واللامتناهي بين أمبرتو إيكو وجاك دريدا، التواصلية، العدد العاشر.